

علاج الفجوات
الهيكليّة الأربع
بالكويت يكمن في
تبني مشروع تنموي
صحيح

■ **الخلل في نوعية السكان والعمالة ليس خطأ الوافد وإنما خطيئة السياسات العامة البائسة**

أوضح تقرير «الشارح الاقتصادي» الأخير أنه في 14 يوم عم من بداية العام الجاري وحتى نهاية الأسبوع الفائت، خففت بورصة الكويت مستوى سيولة بلغ نحو 395.7 مليون دينار كويتي، بمعدل يومي للسيلة بلغ نحو 42.5 مليون دينار كويتي، أو نحو 3.7 ضعف معدل عملة التداول اليومي لعام 2016 البالغ نحو 11.6 مليون دينار كويتي، ونحو 2.7 ضعف 15.9 مليار عام 2015 البالغ نحو 5.9 مليون دينار كويتي. وتكررت في أكثر من مرة في تقريره، بأن التفسير الأهم للسيلة، والذي يؤثر إيجابيا وسلبيا في كل ما عداها، هو متغير السيولة، والارتفاع الكبير في سيولة بورصة الكويت منذ بداية العام الجاري، تطور إيجابيا إن كان تطور أصيل قابل للاستفادة.

وكان قد ذكرنا في تقريرنا (أرم) 2016/35، بأن نحو 80% من الشركات المدرجة في البورصة، تملك حصة من 45.4% من عدد الشركات المدرجة، تملك حصة من 50% من القيمة السوقية (أرم) 2016/35، وتتمتع الأسهم بـ 90% من صلاحيات التصويت الحكومي قبل الغات بالتدخل الحكومي لخفض مفروض الأسهم المدرجة والتبرع من تلك العملية، إلى الاستمرار المدروس وليس دعم البورصة، والارتفاع مؤخرًا في سبوتة البورصة، قد يكون إيجابيًا وستدأ أن كانت السبوتة الحالية التي توجت إلى البورصة أموال طضع خاص، وهذا الأسلوب في وضع متصل صيد الأفاعي إلى مستوى غير مبرر في غالبية، وخلق فرص استثمارية مجزية، ودخول القواعد الخاص في هذه الحالة يعني عن تدخل الحكومة، ويعدم -ربما- أن حبة البورصة، المتصل في سبوتة البورصة، تزامن مع سخونة في سوق العطار المحلي، وتحديد النشاط استثماري ضئيل، وبعد ذلك

تصحيح أسعاره مؤخرا، وهدد بارتفاع أسعار الفائدة ما تعنيه من مزيد من الضغط على أسعاره وسبيله، توجت تلك الأموال إلى الأصل الوحيد والرخيص المتاح، وهو الأسهم في البورصة. وبدعمه أيضا الإرتفاع في أسعار النفط، دلف المتجنبين نهاية العام الفائت، ارتفاع أسعاره وأسعار بومات الإقليم، وتحديدا للسوق السعودي الذي عوض في آخر شهرين من عام 2016 ارتفاع كبيرة، وانتقل على نهاية العام لتحقيق مكاسب. على النقيض من ذلك، قد تكون تلك أسئلة مؤقته إن كانت ناتجة عن ضيق موائمة إن شاء الله تعالى، تستغل تعريز جانب القيمة، وكان غرضها تعريز جانب الطلب لدعم الأسعار. وعادة ما يصبحها دخول أسواق مغامرة خاصة، تراهن على أسهم رخصه من تلك التي يحظى إلى ارتفاع فيها أرباح إنفي كبيرة، واستمرار الإرتفاع في السبيلة لضعة أسابيع، يدفع بإبراء محاولة للحاق من سبيلهم لتحقيق أرباح سريعة، ثم تبدأ لعل الكراسي الموسعة، مثل تلك السبيلة تستمر لفترة محدودة، يستغل خلالها حملة السحرة الغالية من تسيل أسهمه ونسوية أوضاعهم المالية، أي تتحول الأوضاع العامة إلى أحوال خاصة وتذهب خارج البورصة، ثم يبدأ المغامرين على الأسهم الرخصة بالإنسحاب أيضا تاركين خلفهم ضحايا جدد، وتتضرر سبيلة البورصة ويهبط سعرها، تلك الحالة جدد.

ويبدو من تحليل توجهات السيولة منذ بداية العام، بأن احتمال كونها سيولة مستدامة أو سيولة مؤقتة إنتهازية، متساوي أو ربما مشترك، فلو أخذنا عينة بحدود 10% من الشركات المدرجة التي حظلت بأعلى سيولة، أو

نحو 18 شركة، نجدها استحوذت على نحو 52.1% من كل سبلة الجبنة. تلك الشركات الـ 18، توزعت على 10 شركات قيمتها سوقية 100 مليون دينار كويتي وأكثر، و 8 شركات راجحت مليوناً و 99.9 و 17.7 و 99.9 مليون دينار كويتي، أي خففت من شركات كبيرة وصغيرة، أو خليط من الاستثمار الذي لا تعرف مصدره، وفوس الغامضة، وزال الإنفاق الكبير جداً بين الشركات السائلة، وذلك عبر السائلة مستمران، حيث حظيت 92 شركة بدرجة 50- من جد الشركات المرحجة- على 97.5% من سبلة الجبنة، بينما 92 شركة أخرى، استمرت عبء على الجبنة وغير سائلة، وخلفت بنحو 2.5% فقط من كل سبلة، ولا بد من الاعتراف بأن كرونا مجرد مؤشر، وليس فيه حكم على توجاهات سبلة الجبنة، فالوقت لا زال قصيراً جداً لاستخلاص أحكام، ولكن على مؤشر يستحق المتابعة.

التركيبة السكانية

وفقاً لآخر المرفوع من المعلومات حول السكان والعمالة، تشير أرقام الهيئة العامة للمعلومات المدنية أن عدد السكان في الكويت بلغ 4.430 مليون نسمة، منهم 30,5% كويتيون كما في 2016/06/30، وتشير أرقام العمالة عن نفس الفترة، إلى أن عددها بلغ 2.645 مليون عامل، نحو 16,7% عمالة كويتية، والمؤكد أن هيبة التركيبة السكانية خلال هيكلي، أو فوجوة واسعة لا بد من علاج لها، والخلل في نوعية السكان والعمالة أكبر وأكثر خطورة، إذ لا مستوى التعليم والضربة مدني لدى غالبيتهم الغرض من استعرا لدراسة التركيبة السكانية كما لو كانت اكتشفت بالإس، أو ما مثار حالياً حول الرغبة في نقاش أو شعاعاً، أو ما تحاول التأكيد عليه، أو تلك التركيبة ليست خطأ الوافدين، وإنما خلطية السياسات العامة المناهضة.

أساس المشكلة يكمن في السياسات العامة، فالزيادة السكانية وفي العمالة الوافدة مجرد متغير تابع للنوع المائي الناتج عن رواج سوق النفط، وورادة ذلك النوع المائي ليست فقط مؤثرة في نوع السكان، وإنما مصممة لتجذب الهاشمية منها. ورداءة تشير الأرقام إلى معظم النوع السكاني ثم في حقبة سبعينيات القرن الماضي، بنى بلدت نسبة نحو السكان للفترة 1973-1982 نحو 5.9% لجموع السكان، ونحو 7.3% تغير الكويتيين، وبلغت للحقبة 2003-2016 نحو 4.1% و4.8% تغير الكويتيين، وأما حقبة توسع مالي شديد، بينما مازالت للفترة 1997-2001، أو حقبة ما بعد رواج سوق النفط بعد أزمة «حمور» بسبب، في حقبة من 1997.

تحو 1.4% فقط لـمجموع السكان، و0.3% تغير الكوئيتيين، والواقع فترة التوسع تشهد أيضا انتعاش مهمة الإنجاز بالبر، حيث تفتي الشركات والأفراد المستوردة للعالمية لقاء عمولة باهظة، ثم إطلاقهم في الشارع للبحث عن عمل، وذلك جريمة إثنائية وسياسية، وعلى أي الأحوال، ومن دون أي جهد، سوف يشهد المستقبل القريب هبوط متصل في معدل النمو السكاني مع استمرار ركود سوق النفط.

علاج الفجوات الهيكلية الأربعة في الكويت يمكن في نمطي مشروع نموي صحيح، مثل هذا المشروع إن وجد، لا يعالج فقط الفسار الكمي في النمو السكاني، وإنما يستبدله بالترامك النوعي. مثل هذا المشروع لا يفترض أن تقوده عاطفة، ولا تُغارت عن إنسانية توجه غضبها إلى الضحية بدلاً من المذنّب، ويجب ألا تنسى أن الكويتيين حتى وقت قريب، كانوا مهاجرين براً وبحراً طلباً للرزق، نسوق هذا الكلام استباقاً لاحتمال

إنجراف علاج الخلل بالضغط على
أضعف حلقاته هروبا من مواجهة
سكن المشكلة، وهروبا من ولوج
الطريق الصعب، -مثل مراجعة
النموذج الإسكاني الأفقي- أي
مشروع تنمية حقيقي لضمان
إستدامة إستقرار البلد إقتصاديا
وسياسيا واجتماعيا.

توقعات النمو لدول
مجلس التعاون الخليجي
في تقرير شهر يناير 2017، قام

البنك الدولي برقع توقعاته النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي الست، لخمس دول منها بالزيادة، والسعودية وأبدا - (الحسين - بالسياح)، أعلى معدلات النمو المتوقع كانت لعظم، وكان النمو الاقتصادي انما هو بنحو 1.8% في عام 2016 كما في تقرير شهر يونيو 2016، اما تقرير شهر يناير 2017 الصادر بعد زيادة تقرير يناير القطر في اواخر عام 2016، فقد ضاع تقديرات النمو لها في عام

الكويت تأتي في المرتبة الرابعة في سلم التوقعات الخليجية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

2017 إلى 3.6%، ولكنه خفضه لعام 2018 إلى نحو 2.1%، ثاني أعلى معدلات النمو الموقعة لعامين، التي زاد البنك تقديراته نموها من نحو 2.5% في عام 2016 إلى نحو 2.9% في عام 2017، ترتفع إلى 3.4% في عام 2018. وجاءت الإمارات ثالثة بزيادة تقديرات النمو من 2.1% في عام 2016 إلى 2.5% في عام 2017، وترتفع تلك التقديرات إلى 3% في عام 2018، وثاني الكويت رابعة بزيادة في تقديرات النمو من 2% في عام 2016 إلى 2.4% في عام 2017 ثم إلى 2.6% في عام 2018. وفي الترتيب الخامس تأتي السعودية بأكبر اقتصادات الإقليم لرفع البنك الدولي تقديراته من 1% في عام 2016 إلى 1.6% في عام 2017، ثم إلى 2.5% في عام 2018. البحرين وحدها التي خفضت بنخفض تقديرات نموها من 2% في عام 2016 إلى 1.8% في عام 2017. ويظل أعلى من تلك الموقعة للسعودية، ولكنه يعني أن الزيادة في أسعار النفط لم تعد عموماً

تحديث البنك الدولي لتقريره
للعوم إلى الأعلى ما بين تقريره
في شهر يونيو 2016 وتقريره
في شهر يناير 2017، معتمد على
صندوق فرضيته بأن يستقر معدل
صخر برميل النفط في 2017 عند
55 دولار أمريكي. وذلك مرتبط
إيضاحاً بمدي صعود
الإنفاق بسبب 1.8 مليون برميل
يومياً في إنتاج النفط التقليدي،
يمتد إلى 1.2 مليون برميل يومياً
لنول أوبك، و0.6 مليون برميل
يومياً للمنتجين خارجياً، وأهمهم
روسيا، وإيضاحاً على درجة أقل
على المدى القصير، بالنظرات
التقنية التي قد تخفف تكلفة
إنتاج النفط غير التقليدي.
وعم ارتفاع توقعات معدلات
النمو معظم دول مجلس التعاون
الخليجي، إلى أنها تظل ضعيفة
مقارنة بمعدلاتها التاريخية.
وتظل دون المستوى القادر على
خلق ما يكفي من فرص عمل،
والبطالة في المدى القصير
القادم بل جميعاً. وحتى معدلات
النمو الضعيفة، ليست ضمانة،
فبحم 2017 سيكون نمو
إنتاجات تغيرات أساسية كلية
على مستوى العالم، قد تؤدي
إلى تأثيرات سلبية كبيرة على
إنتاج الاقتصاد العالمي والنفطي،
شبيهة بما حدث من مخاوف في
عام 2016 عندما توقع برطانيا في
من الإحصاء الأوروبي، وإذ أن
«مئات تراب» برئاسة الولايات
المحددة الأمريكية. كما أن لارتفاع
مفاجئة أيضاً، فسادات النفط
الجيوستراتيجية، مؤثرة إيجابياً
بإفراجها، وسلباً بزيادته حينها،
في معدلات النمو المحتمل، سواء
من نواحي تأثيرها التفسسي، أو من
زاوية توقع أو زيادة وفرة أو هدر
الموارد المخصصة لتوليفها، في
خلاصة، زيادة الإضرابات بسبب
النفط، ودعم تلك الإضرابات

للمعدلات النمو في معظم دول المجلس، هي أولا غير مضمونة أو مستدامة، وحتى بافتراض احترام الاتفاق وعدم تحقيق المخاطر الأخرى، تمنح فقط فسحة قصيرة من وقت تعزز من فرص نجاح الإصلاحات الجذرية ولا تؤجلها، مجرد فسحة قصيرة.

توقعات نمو الاقتصاد العالمي

صدر تقريران في شهر يناير 2017، أحدهما حول رتبة اللجوء للحمل للاقتصاد العالمي اللجوء من البنك الدولي ويتوقع نموًا بحودود 2.7% في عام 2017، والثاني لصندوق النقد الدولي ويتوقع نموًا بحودود 3.4% الإختلاف بينهما بحودود 0.7% وهو إختلاف كبير، والإختلاف قد يبعث على شك في إمكانية الاقتصاد العالمي من دول متقدمة ناشئة وشامية، مثال على الإختلاف، تقدير البنك الدولي لنمو الاقتصاد السعودي أكبر لتقديرات المنظمة البالغ 1.6% لعام 2017، وهو 4 أضعاف تقديرات صندوق النقد الدولي له البالغة فقط 0.4%.

الانحلال الكبير في التقدير
أناج عن أن للفيحات الكلية،
وإنما عليها سياسية، أصبحت
تأثيرات كبيرة على أداء الاقتصاد
العام، بينما التقدير وإنها
الصحيح ومسارها بات في غاية
الصعوبة، وهو ما سبب القلاو
ت بين القطاعين المنتجين في عام
2016، وكان عاما ضعيف النمو،
لمكنت التوقعات العالمية في بقاء
مربحاً بينما ضاعت التوقعات الإيجابية،
وكانت أيضا ترجح عدم فوز
«دونالد ترامب» والواقع جاز
الثالثة للتوقعات، وتأثيراتها كانت
سلبية، وعام 2017 خلال مطال
الكل القضايا إلى أعلى مستوى عالمي
وعلى مستوى الأعلى، فانريس
«ترامب» بدأ بحقيقة حكمه، وأدخل
المصطلح جديد على السياسات
الاقتصادية إسمه «تريام»،

والخوف من العودة إلى الحياة
وبعد حرب خراب جديدة مع تقيز
في أقطابها، بات أمر الواقع، وشهر
مارس القادم بداية محاولة
برنامج خروج بريطانيا من الاتحاد
الأوروبي، والفرق في تأثيراته
شاسع، سيما إذا كان خروج أمتنا
أو خروج عاصف وبخشل من
الإدارة الأمريكية الجديدة، ولها
الوحدة الاقتصادية الأوروبية، أي
ألمانيا وفرنسا، سوف يضعان
الانتخابات عامة، والخوف من
تفكر التجربة الأمريكية، أي
اليمين المتطرف احتمال قائم،
وننتاحه على أداء الاقتصاد العالمي
إن تحق، وخيمة، ذلك إضافة إلى
التأثير كل ما تقدم، وغيره، على
أحداث العنف الجوسياسية في
منظقتنا، ومستوياتها أصبحت لا
تحتفل تصاعد، بغض النظر عن
موقع أي طرف منها، وسيكون
النتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية
خلال العام الجاري إلى غيرها.
الفرص مما تقدم هو، إن هو
الاقتصاد العالمي مؤثر إيجابيا
إن ارتفع وسلبا إن انخفض على
جانب الطلب على النفط، وهو أمر
الواضح أن يات من الصعب
التوافق على مستوياته، أو ضمان
أي مستوى له، وقرار البنك الدولي
وصندوق النقد الدولي، مؤشرا
على ضعف القدرة على التنبؤ،
وأحداث المنطقة الجوسياسية،
عامل مؤثر على جانب العرض
في سوق النفط التقليدي، ومن
الصعب جدا التنبؤ بمسار تلك
الأحداث، وإحتلال الزم إيجابيا
أو سلبا على تماسك أسعار النفط
من عجوزات مالية ضخمة،
لذلك، نعتقد أن الخطط يدومنا إلى
الحذر الشديد، فالإصلاح المالي
الاقتصادي يعتمد قرضيات
قابلة للتخفيف في زمن عادي، بينما
أوضاع العالم والأقليم تفرض
إعتماد القرضيات الأسوأ لبرنامج
الإصلاح، لأن الاستقرار وليس
النمو بل لي المحك.



الكويك بحث علاج الفجوات الهيكلية الأربع

